إيطاليا ومصر.. تاريخ يمتد لآلاف السنين

ومسئولية مشتركة من أجل مستقبل البحر المتوسط

■ بقلم -

أنطونيو تاياني

■ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولى الإيطالى

أتواجد اليوم فى القاهرة فى سادس زيارة لى إلى مصر بصفتى وزيرًا للخارجية. ست زيارات تعكس، ربما أكثر من كثير من الأرقام، الأهمية التى توليها إيطاليا لعلاقاتها مع هذا البلد، وهى علاقات تمتد جذورها إلى ما هو أعمق بكثير من السياسة.

فإيطاليا ومصر حضارتان عريقتان من حضارات البحر المتوسط، تجمع بينهما آلاف السنين من التاريخ واللقاءات والتبادل.

وقد أسهم البحر المتوسط فى تشكيل ثقافتينا، ولا يزال حتى اليوم يجمع بيننا، ويقرّب بصورة طبيعية بين شعبينا، فيما تتقارب مصالحنا بشكل متزايد. ومن هذا التاريخ المشترك تنبع أيضًا مسئوليتنا المشتركة تجاه حاضر منطقتنا ومستقبلها.

وخلال السنوات الأخيرة، انعكس هذا التقارب فى حوار سياسى متزايد الكثافة، فى وقت يمر فيه البحر المتوسط والشرق الأوسط بواحدة من أكثر المراحل تعقيدًا فى تاريخيهما الحديث. وقد حافظت روما والقاهرة على تشاور مستمر بشأن الأزمات، والأهم من ذلك، بشأن الحلول الممكنة لها.

وتأتى زيارتى اليوم لتخطو خطوة جديدة فى هذا الاتجاه. وسألتقى الرئيس عبدالفتاح السيسى، الذى جمعتنى به لقاءات عديدة خلال السنوات الماضية، كما سألتقى وزير الخارجية بدر عبد العاطى، الذى سأترأس معه اللجنة المشتركة المصرية الإيطالية.

ويشارك فى الزيارة أيضًا وزير البيئة والطاقة جيلبرتو بيكيتو فراتين، ووزيرة العمل والسياسات الاجتماعية مارينا كالديرونى، فيما تشارك أكثر من مائة شركة إيطالية فى منتدى الأعمال المصرى الإيطالى.

السياسة والأمن والطاقة والعمل وقطاع الأعمال؛ أردنا لهذه الزيارة أن تكون شاملة، لأن شراكتنا أصبحت بدورها واسعة ومتعددة الأبعاد.

وهناك كلمة واحدة تربط بين العديد من المصالح التى نتشاركها، وهى «الاستقرار». فالاستقرار بالنسبة إلى إيطاليا ومصر ليس مفهومًا مجردًا فى السياسة الخارجية، بل يعنى شرقًا أوسط يسود فيه الحوار والدبلوماسية، وليبيا مستقرة، وقرنًا أفريقيًا أكثر أمنًا، وطرقًا تجارية مفتوحة ومحمية. كما يعنى تهيئة الظروف التى تتيح للشركات الاستثمار، وللاقتصادات النمو، وللشباب التطلع إلى المستقبل بثقة. وهذا هو الخيط الذى يربط بين العديد من القضايا الكبرى التى يمكن لإيطاليا ومصر العمل معًا بشأنها.

وتظل غزة الاختبار الأكثر إلحاحًا.

فالأولوية هى حماية المدنيين الفلسطينيين والحد من العنف، لكن علينا فى الوقت نفسه أن ننظر إلى المستقبل.

ولا يزال الطريق طويلًا، ويُشكّل نزع سلاح حماس خطوة أساسية لتهيئة ظروف مستدامة للأمن وإعادة فتح أفق سياسى للمنطقة.

وفى هذا الإطار، تؤدى مصر دورًا محوريًا فى الوساطة، وهو دور تقدّره إيطاليا وتدعمه، بما يؤكد مكانة مصر باعتبارها ركيزة للاستقرار وسط أزمات عديدة.

ويظل هذا الأفق بالنسبة إلينا متمثلًا فى حل الدولتين: إسرائيل وفلسطين، جنبًا إلى جنب، فى سلام وأمن.

وفى روما، استضفنا «التحالف العالمى لتنفيذ حل الدولتين»، كما نظمنا ندوة حول الحوار بين الأديان، انطلاقًا من قناعتى بأن الدبلوماسية يجب أن يصاحبها حوار بين الأديان والثقافات. ويمكن للأزهر الشريف، بما يحمله من تاريخ ومكانة استثنائية فى العالم الإسلامى، أن يقدم إسهامًا أساسيًا فى ترسيخ ثقافة التعايش والسلام.

وبينما نعمل على المسار السياسى، لا يمكننا أن نغفل معاناة الناس.

فمصر تبذل جهودًا هائلة لدعم الشعب الفلسطينى، وإيطاليا تقوم بدورها أيضًا.

فمن خلال مبادرة «الغذاء من أجل غزة»، حشدنا المساعدات الإنسانية، كما أصبحت إيطاليا الدولة الغربية الأولى من حيث عمليات الإجلاء الطبى من قطاع غزة؛ إذ استقبلنا 260 طفلًا فلسطينيًا من المرضى وأكثر من 700 من مرافقيهم، بفضل ما قدمته مصر أيضًا من مساعدة أساسية. فالدبلوماسية والتضامن يجب أن يسيرا جنبًا إلى جنب.

غير أن التحدى الذى نواجهه لا يقتصر على غزة. فأمن المنطقة بأكملها يعتمد على قدرتنا على خفض حدة التوتر على الجبهات الأخرى أيضًا. ويُعَدُّ استقرار لبنان عنصرًا أساسيًا فى توازنات الشرق الأوسط. وتسعى روما إلى أن تكون عاصمة للسلام، وقد استضافت جولات من المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، بما يؤكد أنه حتى فى أصعب اللحظات يظل هناك مجال للحوار.

وينطبق الأمر نفسه على أمن الممرات البحرية الرئيسية.

فمضيق هرمز وباب المندب شريانان حيويان للتجارة العالمية، وما يحدث فيهما سرعان ما تنعكس آثاره على موانئنا وشركاتنا واقتصاداتنا.

ولذلك يجب ضمان حرية الملاحة فى جميع الأوقات.

وفى البحر الأحمر، تسهم إيطاليا بشكل ملموس فى تحقيق هذا الهدف من خلال مشاركتها فى البعثة الأوروبية «أسبيدس».

وهذه المصلحة المشتركة نفسها تدفعنا إلى النظر باهتمام إلى ليبيا والسودان والقرن الإفريقى. فوجود ليبيا مستقرة وموحدة وذات سيادة أمر أساسى لأمن منطقة البحر المتوسط بأكملها. كما أن استمرار الحرب فى السودان وحالة عدم الاستقرار فى القرن الإفريقى تُخلف تداعيات تتجاوز حدود المنطقة بكثير، بما فى ذلك عبر البحر الأحمر.

ومن ثم، علينا العمل على وقف أعمال العنف، والتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة التأكيد على احترام القانون الدولى، والسعى إلى خفض التصعيد بين جميع الأطراف الرئيسية.

وفى هذا السياق، تتشارك إيطاليا ومصر مسئولية كبيرة فى مواجهة التهديدات العابرة للحدود، بدءًا من الإرهاب والاتجار بالبشر وصولًا إلى إدارة ظاهرة الهجرة. ونحن نقدر النتائج المهمة التى حققتها مصر فى الحد من الهجرة غير النظامية عبر أراضيها، وكذلك الجهود الكبيرة التى تبذلها فى استضافة المهاجرين واللاجئين. ونرغب فى تعزيز تعاوننا المتميز بالفعل فى مكافحة الهجرة غير النظامية والتنظيمات الإجرامية، مع العمل فى الوقت ذاته على فتح مسارات للهجرة القانونية تلبى احتياجات اقتصادينا.

ومن خلال «خطة ماتي» أيضًا، نسعى إلى الاستثمار فى التدريب وتنمية المهارات، وتشجيع مسارات الهجرة النظامية التى يمكن أن توفر لإيطاليا عمالة مؤهلة، وتتيح فى الوقت نفسه فرص عمل جديدة للشباب المصرى، بما يخدم مصالح البلدين.

لكن الاستقرار يجب أن ينعكس أيضًا فى صورة تنمية وفرص عمل وآفاق جديدة.

ومن هذا المنطلق، تدعم إيطاليا بقوة تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبى ومصر. فنحن بحاجة إلى مزيد من التقارب بين اقتصادينا؛ مزيد من التجارة والاستثمارات والروابط، ومزيد من الشركات التى تعمل معًا.

وهنا نصل إلى القلب الاقتصادى لزيارتى. فإيطاليا هى بالفعل الشريك التجارى الأوروبى الأول لمصر.

وفى عام 2025، بلغ حجم التبادل التجارى بين بلدينا 5.9 مليار يورو، مسجلًا نموًا بنسبة 11.7%، فيما شهدت الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 زيادة إضافية بنسبة 7.5%. وهى أرقام مهمة، لكننى على قناعة بأنها لا تعكس بعدُ كامل الإمكانات التى تتمتع بها علاقاتنا.

ولهذا يُعَدُّ منتدى الأعمال المصرى الإيطالى أحد المحاور الرئيسية للزيارة، إذ تلتقى فى القاهرة أكثر من مائة شركة إيطالية، بمشاركة ما يقرب من 600 شخص. وبفضل جهود السفارة الإيطالية ووكالة التجارة الإيطالية «ICE»، ستُعقد على مدار اليوم لقاءات مباشرة بين الشركات بهدف خلق فرص جديدة للتعاون والاستثمار. وتُعَدُّ الطاقة والتحول الأخضر والبنية التحتية والتكنولوجيات الصناعية المتقدمة والرقمنة والتكنولوجيا الزراعية من القطاعات التى يمكننا أن نحقق فيها المزيد. وطموحنا يتجاوز مجرد زيادة حجم التبادل التجاري؛ فنحن نريد أن نستثمر وننتج وننمو معًا.

ولدينا بالفعل أسس قوية يمكن البناء عليها. فالطاقة تمثل إحدى ركائز تعاوننا. وتعمل شركة «إيني» فى مصر منذ عقود، وأصبحت الاكتشافات الكبرى التى حققتها فى البلاد، وفى مقدمتها حقل «ظهر»، رمزًا للتعاون الصناعى الاستراتيجى بين بلدينا. واليوم، نريد توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل الطاقة المتجددة والهيدروجين وتكنولوجيات التحول الأخضر. كما أن خط الملاحة البحرى الأسبوعى بين ترييستى ودمياط يقدم نموذجًا ملموسًا لما يمكننا القيام به من أجل تقريب منظوماتنا الإنتاجية وتعزيز حركة التجارة فى البحر المتوسط.

وهذه هى أيضًا الفلسفة التى تقوم عليها «خطة ماتي». فمصر إحدى الدول المحورية فى الخطة، وشريك ذو أولوية للتعاون الإيطالى. ونسعى إلى بناء شراكة بين طرفين متكافئين، تقوم على الاستثمار والتدريب والابتكار والنمو المشترك. وبفضل حجم مصر وموقعها الجغرافى ودورها السياسى، يمكنها أن تكون أحد أبرز الأطراف الفاعلة فى بناء علاقة أكثر ترابطًا بين أوروبا والبحر المتوسط وإفريقيا.

وهناك أيضًا ما تعجز أرقام التجارة عن التعبير عنه، وهو ذلك الشغف الكبير بإيطاليا الذى يمكن الشعور به فى مصر، نراه فى الاهتمام باللغة والثقافة الإيطاليتين، وفى الشباب الذين يتطلعون إلى الدراسة فى الجامعات الإيطالية، وفى العلاقات التى تجمع الباحثين والفنانين والمؤسسات الثقافية، وفى التاريخ الاستثنائى للبعثات الأثرية الإيطالية فى مصر.

وفى المقابل، ندرك جيدًا مدى ما تحظى به مصر وتاريخها وحضارتها من اهتمام وإعجاب كبيرين فى إيطاليا. إنها علاقة بين شعبين قبل أن تكون علاقة بين حكومتين، وعلينا أن نواصل رعايتها وتعزيزها. وهذا العمق هو ما يجعل العلاقات بين إيطاليا ومصر مميزة. لقد جعلنا التاريخ قريبين، فيما تدعونا المصالح المشتركة وتحديات الحاضر اليوم إلى تحويل هذا القرب إلى شراكة أكثر قوة.

والرسالة التى أحملها معى إلى القاهرة بسيطة وواضحة: مصر تستطيع أن تعتمد على إيطاليا.

فخلفنا تاريخ يمتد لآلاف السنين، وأمامنا تحديات لا يستطيع أى طرف مواجهتها بمفرده. الاستقرار والنمو، الأمن والتنمية، الدبلوماسية والحوار بين الشعوب؛ كلها عناصر فى مشروع واحد. وعلى هذه الأسس، نريد أن نكتب الفصل المقبل من العلاقات بين إيطاليا ومصر، وأن نعمل معًا من أجل بحر متوسط أكثر استقرارًا وأمنًا وازدهارًا.

سياسات أمريكية جديدة ضد طهران

ناقلة مقابل ناقلة فى هرمز.. و«صفر تسامح» لخنق الاقتصاد

مقتل 15 إيرانيا فى ثالث أيام التصعيد.. ودول الخليج فى مرمى الاعتداءات

■ آثار غارة أمريكية استهدفت حفل زفاف بمقاطعة سيريك جنوب إيران ■ أ.ف.ب

■ **عواصم عالمية - وكالات الأنباء:** بدأت الولايات المتحدة تطبيق سياسة عسكرية جديدة ضد إيران تقوم على مبدأ «ناقلة مقابل ناقلة»، بعد استهداف الجيش الأمريكى ناقلتى نفط حكوميتين إيرانيتين للمرة الأولى، ردا على الهجمات التى تستهدف الملاحة فى مضيق هرمز، فيما شن الحرس الثورى الإيرانى هجمات على الأردن والبحرين والإمارات والكويت والعراق، فى توسيع لدائرة التصعيد لليوم الثالث على التوالى.

ونقل موقع «أكسيوس» عن مسئولين أمريكيين أن الناقلتين استُهدفتا خلال موجة ضربات أمريكية طالت نحو 100 هدف عسكرى إيرانى، وأن الرئيس دونالد ترامب وافق على سياسة «ناقلة مقابل ناقلة» بهدف ردع إيران عن استهداف ناقلات النفط والسفن التجارية التى تعبر هرمز. وأوضح مسئول أمريكى أن الناقلتين كانتا راسيتين قبالة الساحل الإيرانى، شمال خط الحصار البحرى الأمريكى، قبل أن تستهدفهما طائرات مسيرة أمريكية بصواريخ أصابت غرف المحركات.

ويفتح اعتماد السياسة الجديدة الباب أمام مرحلة جديدة من التصعيد فى الخليج، مع انتقال المواجهة إلى استهداف مباشر لناقلات نفط حكومية، وسط مخاوف من تداعيات عسكرية واقتصادية أوسع على أمن الملاحة وإمدادات الطاقة. وأكد مسئول أمريكى لأكسيوس أن إدارة ترامب كانت تدرس ضربات محدودة لمنع إيران من إعادة بناء الرادارات والقدرات الصاروخية اللازمة لاستهداف السفن والطائرات، واصفا هذه السياسة بـ«جز العشب»، أى ضرب القدرات الإيرانية كلما أعيد إصلاحها أو نشرها.

وقال وزير الخزانة الأمريكى سكوت بيسنت إن الولايات المتحدة ستغلق أى نافذة يمكن من خلالها تحويل الأموال إلى إيران، مؤكدا استمرار ملاحقة الأصول والأموال المرتبطة بالحرس الثورى فى الخارج، والعمل على تجميد حسابات وأصول بمئات الملايين من الدولارات، مع تبنى سياسة «صفر تسامح» مع المؤسسات والشركات التى تتعامل مع الحرس الثورى، متوعدا بـ«خنق النظام اقتصاديا».

وفى المقابل، ذكرت وسائل إعلام إيرانية أن 15 شخصا لقوا حتفهم فى أحدث موجة من الهجمات الأمريكية. وتوعد المتحدث باسم القيادة العسكرية المركزية الإيرانية إبراهيم ذو الفقارى بردود «أوسع وأكثر تدميرا» إذا استمرت الهجمات، محذرا أى دولة من التعاون مع الولايات المتحدة.

وقالت إيران إنها شنت عملية «حاسمة» ردا على الهجمات استهدفت «القواعد والمصالح الأمريكية فى المنطقة»، فيما أعلن الحرس الثورى قصف مواقع أمريكية فى الأردن والعراق والبحرين.

وأعلن الجيش الأردنى إسقاط 10 صواريخ وسقوط 3 فى مناطق غير مأهولة، بينما أعلنت الكويت تعرضها لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة وإخماد حريق بعد استهداف مسيرة إيرانية مجمعا سكنيا فى العاصمة، فيما دوت صفارات الإنذار فى البحرين.

وقال محمد باقر قاليباف إن مقتل أطفال فى مدرسة ميناب وصالة لامرد الرياضية، ومقتل أطفال مع عائلاتهم بحفل زفاف فى كوهستاك، يمثل «مذبحة» بحق الأطفال، معتبرا أن الجهة التى تحمى «شيطانا صغيرا» هى «الشيطان الأكبر».

القاهرة تدين الهجمات الإيرانية

توافق مصرى - قطرى على تغليب مسار الدبلوماسية

■ **كتبت - إيمان عارف:** أدانت مصر بأشد العبارات الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة التى استهدفت الكويت والبحرين والأردن، بما يمثل انتهاكا لسيادة الدول الشقيقة وسلامة أراضيها، وتصعيدا خطيرا يهدد أمن واستقرار المنطقة، ويعرض سلامة شعوبها للخطر.

وأعربت مصر، فى بيان صادر عن وزارة الخارجية أمس، عن كامل تضامنها مع الدول العربية الشقيقة، مؤكدة رفضها التام أى اعتداءات تمس أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها.

كما أكدت مصر أنها حذرت مرارا من مغبة تجدد العمليات القتالية وتداعياتها الخطيرة على أمن وسلامة الدول الشقيقة وحرية الملاحة الدولية، وأن استمرار هذا النهج من التصعيد لا يفضى سوى إلى حلقات مفرغة من المواجهة وعدم الاستقرار، بما يهدد الأمن الإقليمى والدولى.

وجدت مصر دعوتها إلى الوقف الفورى للتصعيد العسكرى والتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، والالتزام بمبادئ القانون الدولى وقواعد حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وتغليب مسارات الحوار والدبلوماسية.

فى السياق نفسه، أكد د. بدر عبدالعاطى وزير الخارجية والتعاون الدولى والمصريين بالخارج، والشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثانى رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، أولوية الوقف الفورى للتصعيد والتحلى بأقصى درجات ضبط النفس، وضرورة العودة إلى المسار الدبلوماسى واستئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، استنادا إلى مذكرة تفاهم إسلام آباد، باعتبار الحوار والحلول السياسية السبيل الوحيدة لاستعادة الأمن والاستقرار فى المنطقة.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفى أمس، فى إطار التشاور والتنسيق المستمر بين البلدين الشقيقين بشأن التطورات فى المنطقة وسبل خفض التصعيد.

«فهمى» ورئيس سلطة النقد الفلسطينية:

السياسات الإسرائيلية تخلق أزمة بالسوق المصرفية

■ **كتب - محمد مبروك :** استقبل نبيل فهمى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أمس، يحيى شنار، رئيس سلطة النقد الفلسطينية، وبحث الجانبان الأزمة التى يعانى منها القطاع المصرفى الفلسطينى نتيجة الإجراءات التى تتخذها الحكومة الإسرائيلية ضده.

واستمع فهمى إلى عرض حول تداعيات السياسات الإسرائيلية الأخيرة ضد البنوك الفلسطينية، بالمخالفة لبروتوكول باريس الموقع عام 1994، بهدف خنق الاقتصاد الفلسطينى وقطع صلته بالعالم الخارجى وتعجيزه عن إجراء المعاملات الخارجية، واستيلاء اسرائيل على أموال المقاصة المستحقة للجانب الفلسطينى حتى بلغت الاقتطاعات أكثر من 6 مليارات دولار.

وأعرب فهمى عن دعمه الكامل لفلسطين، مؤكدا ضرورة التصدى لهذه الإجراءات غير القانونية، وقيام المجتمع الدولى بالضغط على حكومة الاحتلال، والحفاظ على حل الدولتين.

■ الاحتلال خلال هدمه منزلا فلسطينيا بالقدس الشرقية ■ أ.ف.ب

نزيف الشهداء يتواصل فى غزة

تورط الاحتلال مع المستوطنين فى محاصرة قرية قصرة بالضفة

■ **رفح - أحمد سليم و حسناء الشريف - رام الله - غزة - وكالات الأنباء:** واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلى أمس خروقاتها لوقف إطلاق النار فى قطاع غزة، مما أسفر خلال الساعات الأخيرة عن استشهاد سبعة أشخاص وإصابة آخرين، بينهم فتى استشهد جراء قصف منطقة الهوجا فى مخيم جباليا، وسيدة متأثرة بإصابتها فى دير البلح، كما استشهد أربعة أشخاص خلال عملية للقوات الخاصة لجيش الاحتلال انتهت باعتقال الضابط فى الأمن الداخلى بمدينة غزة معين العرابيد جريحًا بعد اشتباكه معها، وبين الشهداء زوجته وطفل وطفلة وشاب.

وفى الضفة الغربية، وثقت صور جنود الاحتلال وهم يصلون مع المستوطنين فى قرية قصرة بنابلس، فى وقت كانت فيه عائلة فلسطينية محاصرة وتتعرض للاعتداء، مما أثار عاصفة. ولوحت حكومة الاحتلال باتخاذ إجراءات رادعة ضد بريطانيا حال فرضها عقوبات بسبب خطط البناء الاستيطانى، بينما كشفت لندن اعتزامها إعلان إجراءات عقابية ضد المشاركين فى توسيع المستوطنات. واعتقلت قوات الاحتلال ستة فلسطينيين من نابلس.

وعلى صعيد المساعدات المصرية، أطلق الهلال الأحمر المصرى قافلة «زاد العزة.. من مصر إلى غزة» 270، محملة بالمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، فى إطار دوره لتنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشقاء الفلسطينيين.

تفشى الكوليرا يزيد تفاقم الأزمة الإنسانية بالسودان

■ **الخرطوم - وكالات الأنباء:** حذرت الأمم المتحدة من أن استمرار انعدام الأمن وتفشى وباء الكوليرا بصورة متصاعدة يزيدان من تفاقم الأزمة الإنسانية فى السودان.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن القتال النشط لا يزال يجبر الأسر على الفرار، مشيرا إلى أن نحو 730 شخصا فروا من عدة قرى فى ولاية جنوب كردفان يوم الأحد وحده.

ويتزامن النزوح مع تدهور حالة الطوارئ الصحية العامة. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم تسجيل أكثر من 2600 حالة إصابة بالكوليرا فى عدة ولايات الشهر الماضى، فيما أصبحت منطقة كردفان الأوسع بؤرة فى تفشى الوباء الأخير.

وأشار دوجاريك إلى أن 2.2 مليون شخص فقط، أى نحو 18% من إجمالى من تلقوا المساعدة، حصلوا على دعم متعدد القطاعات، موضحا أن القيود التمويلية تحول دون قدرة العاملين فى مجال الإغاثة على تقديم مساعدات شاملة فى المناطق التى تشتد فيها الاحتياجات.

بعد سقوط «قائمة الـ75»

معركة الهجرة.. من حظر الجنسيات إلى الفرز الاقتصادى

رسالة واشنطن

سحر زهران

لم تسقط قائمة الـ75 لتفتح أبواب الهجرة القانونية إلى الولايات المتحدة، بل لتغيّر طريقة إغلاقها. فبعدما أسقط القضاء الأمريكى الحظر الجماعى الذى علّق إصدار تأشيرات الهجرة لمواطنى 75 دولة، تتحرك إدارة الرئيس دونالد ترامب نحو أداة أكثر اتساعا وأقل وضوحا: فحص المهاجرين فرديًا وفق قدرتهم المالية واحتمالات اعتمادهم على المساعدات الحكومية.

فى 21 أغسطس، أبطلت القاضية الفيدرالية جانيت فارجاس فى قضية CLINIC v. Rubio سياسة وزارة الخارجية، معتبرة أن تعليق التأشيرات على أساس جنسية المتقدمين تجاوز السلطة القانونية الممنوحة لوزير الخارجية وتعارض مع قانون الهجرة والجنسية. وألغى الحكم أيضًا حالات الرفض التى استندت إلى الحظر وحده، فيما أعلنت الخارجية أن وقف يناير «لم يعد ساريًا» اعتبارًا من تاريخ الحكم.

لكن الحكم أغلق طريقًا واحدًا أمام الإدارة، ولم يغلق الطريق الأوسع الذى تسلكه لتشديد الهجرة القانونية. فمفهوم «العبء العام» موجود أصلا فى القانون الأمريكي، ويتيح تقييم قدرة المتقدم على إعالة نفسه واحتمالات اعتماده مستقبلا على الدولة، من خلال عوامل تشمل الموارد المالية والعمر والصحة والتعليم والمهارات والظروف الأسرية.

وبعد الحكم، أوقفت وزارة الخارجية مؤقتا معالجة بعض طلبات تأشيرات الهجرة وأعادت جدولة مقابلات فى سفارات وقنصليات حول العالم، معلنة أن الهدف هو تدريب الموظفين القنصليين على تطبيق قواعد «العبء العام» بصورة أكثر اتساقًا. ويتركز التأثير بصورة خاصة على مسارات الهجرة العائلية، التى تمثل جزءًا كبيرًا من طالبى الإقامة الدائمة.

وهنا تكمن المفارقة: القائمة السابقة كانت تقول إن المشكلة هى جواز سفر المهاجر، أما القاعدة الجديدة فتقول إن المشكلة قد تكون فى قدرته على إعالة نفسه. وبذلك تنتقل المعركة من حظر جماعى يسهل الطعن فيه قضائيًا إلى قرارات فردية تمنح الموظف القنصلى مساحة أكبر لتقدير المستقبل الاقتصادى للمتقدم.

وتكشف الأرقام حجم الرهان. فقد حصل مواطنو الدول الـ75 على 280 ألفا و15 تأشيرة هجرة فى السنة المالية 2024، بما يعادل نحو 46% من إجمالى تأشيرات الهجرة الصادرة فى ذلك العام، وفق معهد سياسة الهجرة.

وبالتالي، فإن تشديد الاختبار الاقتصادى قد يترك أثرا مختلفا عن الحظر المباشر، إذ قد يجعل المتقدمين الأكبر سنا، والأقل موارد، والأكثر اعتمادا على الكفيل، أو الذين يفتقرون إلى مسار مهنى واضح، أكثر عرضة للتدقيق.

ولا يتوقف التأثير عند أبواب السفارات. فمارك جرينبرج من بروكينجز يحذر من أن توسيع مفهوم «العبء العام» قد يدفع أسرا تضم مواطنين ومهاجرين إلى تجنب برامج اجتماعية يحق لهم قانونا استخدامها خشية التأثير على ملفات الهجرة. وتشير تقديرات الإدارة إلى احتمال امتناع نحو 1.3 مليون شخص عن التسجيل فى برامج مساعدات أو الانسحاب منها، مع انخفاض قيمة المنافع المستخدمة بنحو 13 مليار دولار سنويا.

وفى الخامس من أغسطس، أضافت الخارجية أداة مالية جديدة عبر برنامج Public Charge Bond، الذى يسمح فى بعض الحالات بتقديم ضمان مالى كوسيلة لتجاوز مخاوف «العبء العام». وهى خطوة تعكس بوضوح انتقال القدرة الاقتصادية من كونها عاملا ضمن ملف الهجرة إلى عنصر أكثر مركزية فى تحديد من يمكنه العبور.

غير أن السياسة تفتح فى المقابل سؤالا اقتصاديا وديموغرافيا أكبر. فمع تقدم السكان فى العمر وتراجع معدلات المواليد، يعتمد نمو القوة العاملة الأمريكية بدرجة متزايدة على المهاجرين وأبنائهم، فيما تمثل العمالة المولودة خارج الولايات المتحدة جزءا مهما من قطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والزراعة والبناء. ويحذر معهد سياسة الهجرة من أن القيود الجديدة قد تقلص النمو السكانى وتفرض ضغوطا إضافية على الاقتصاد الأمريكي.

وهكذا، فإن خسارة إدارة ترامب معركة «قائمة الـ75» لا تعنى خسارة معركة الهجرة القانونية. لقد سقط الحظر القائم على الجنسية، لكن بقيت استراتيجية الفرز الاقتصادي. وبعد أن اصطدم الباب الكبير بالقضاء، يبدو أن الإدارة تحاول تضييق الأبواب الصغيرة واحدًا تلو الآخر؛ بحيث لا يصبح السؤال فقط: من أين يأتى المهاجر؟ وإنما أيضا: كم يملك، ماذا يعمل، وهل تستطيع أمريكا أن تضمن أنه لن يحتاج إليها؟

وقد تكون هذه المعركة أقل صخبا من مشاهد الحدود والترحيل، لكنها ربما تكون أكثر تأثيرا فى إعادة تعريف من هو المهاجر الذى تريده أمريكا فى المستقبل.